

الفصل 1.2

الاعتراف الأكاديمي

1. الاعتراف الأكاديمي

الاعتراف الأكاديمي هو مصطلح يستخدم للاعتراف بفترات الدراسة، أو الشهادات أو الإجازات، بالنسبة للشخص الذي يرغب في بدء أو مواصلة الدراسة أو لاستخدام لقب أكاديمي.

في معظم البلدان، يتم إجراء تقييم الشهادات والأوراق الثبوتية الأجنبية لأغراض الاعتراف الأكاديمي ضمن إطار قانوني معين، والذي قد يكون موجودا على مستويات متعددة: وطني، ومؤسستي، ودولي. ويحتاج مقيموا الشهادات والأوراق الثبوتية (الأشخاص الذين ينبغي أن يقيموا المؤهلات الأجنبية لأغراض مختلفة وضمن سياق ومؤسسات مختلفة) إلى أن يكونوا على دراية بالجوانب القانونية للبيئة التي يعملون فيها، لمعرفة ما إذا كانت المتطلبات أو القيود المحددة والمطبقة قد تؤثر على عملهم.

وعلى الصعيد الوطني، يوجد عادةً نوع من التشريع الذي يحكم النظام الوطني للتعليم. ويمكن أيضا للتشريع الوطني أن يكون في الموضوع الذي ينظم قبول الطلاب الحاصلين على المؤهلات الخارجية ضمن مؤسسات التعليم العالي أو أن يضع معايير للاعتراف بالمؤهلات الأجنبية. ويمكن للأمر نفسه أن يكون صحيحا عند مؤسسات التعليم العالي التي، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا أن تكون قد أسست نوعا من برنامج التبادل مع المؤسسات الأجنبية والذي قد يشمل القبول المتبادل للإجازات الجامعية أو الفترات الدراسية.

وعلى الصعيد الدولي، فقد تم تشجيع وتعزيز الاعتراف الأكاديمي المتبادل بالمؤهلات بين الدول من قبل المجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي، ومنظمة اليونسكو من خلال عدة طرق: عن طريق الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، ومن خلال تشجيع الاتفاقيات الثنائية، وبشكل متزايد من خلال دعم عمليات المتابعة. والمشكلة مع الاتفاقيات الدولية، سيما مع القديمة منها، أنها في معظمها وضعت في الخمسينات وأوائل الستينات، يوم كانت فيه النظم التعليمية في الدول الموقعة أكثر أو أقل تشابها. وفي السنوات 15-20 الأخيرة، تبين أن هذه الاتفاقيات ليست عملية بقدر ما كان مأمولا، وذلك في

ضوء التنوع المتزايد لأنظمة التعليم العالي والعدد المتزايد للبلدان الموقّعة. والمواقف حول عملية الاعتراف تتغير أيضاً، فهي تبتعد عن مسألة توقع برنامج أجنبي إلى احتمال أن يكون أكثر أو أقل مطابقة للبرنامج المحلي، وصولاً إلى موقف "القبول مع احترام مبدء الاختلاف والتنوع". وقد أدت تلك التغييرات المختلفة في مجال التعليم الدولي والنهج المستخدم في عملية الاعتراف إلى اتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف وفي وقت لاحق، إلى "التوصية بشأن المعايير والإجراءات لتقييم المؤهلات الأجنبية". وقد تبنت اتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف (LRC) موقفاً إيجابياً من عملية القبول التي سبق ذكرها. وهي تشدد على مبدأ عملية الاعتراف العادلة، والاعتراف بالفوارق والاختلافات التي يجب تقبلها إلا إذا تم رصد اختلافات كبيرة في المحتوى، وطول المدة، ومستوى البداية، والغرض، وما إلى ذلك. وقد تم وضع عبء الإثبات على البلد المضيف. وشفافية المعايير المستخدمة والإجراءات المتبعة هي العمود الفقري للاتفاقية. والمطلوب هو توفير المعلومات المناسبة حول النظام التعليمي، والمؤهلات والمؤسسات من قبل كل طرف. وقد تم تبني اتفاقية لشبونة خلال مؤتمر دبلوماسي عقد في لشبونة في أبريل 1997، وقد تم بالفعل المصادقة عليها من قبل العديد من الدول الموقّعة. ويمكنكم العثور على لائحة بالدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية لشبونة وذلك على الموقع الإلكتروني للمجلس الأوروبي.

1.1 لا توجد هناك عملية اعتراف تلقائي

يوجد اعتقاد شائع بأن هناك نوعاً من الاعتراف التلقائي بالمؤهلات داخل دول الاتحاد الأوروبي أو بين البلدان المشاركة في عملية بولونيا: هذا الخطأ يخلق العديد من المشاكل عندما يضطر أصحاب المؤهلات أو مؤسسات التعليم العالي إلى مواجهة إجراءات الاعتراف الأكاديمية. ليس هناك اعتراف تلقائي واسع على مستوى الاتحاد الأوروبي بالمؤهلات الأكاديمية: وعليه، فقد يحتاج الأشخاص للذهاب عبر إجراءات وطنية للحصول على شهادات أكاديمية معترف بها في دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي.

وتظل الحكومات الفردية من دول الاتحاد الأوروبي مسؤولة عن نظم التعليم فيها ولديها الحرية في تطبيق القواعد الخاصة بها، بما في ذلك الاعتراف أو عدم الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية التي تم الحصول عليها في الخارج.

وضمن عملية بولونيا أيضاً، لا توجد إجراءات الاعتراف التلقائي بين الدول المشاركة في هذه العملية الدولية: المشاركة في عملية بولونيا هي قرار طوعي من قبل كل دولة ومجتمع التعليم العالي فيها بتبني مبادئ تم التشديد عليها ضمن المجال الأوروبي للتعليم العالي. ولا تهدف عملية بولونيا إلى موازنة النظم التعليمية الوطنية وإنما لتوفير أدوات التواصل لإقامة الاتصال فيما بينهم. والقصد هو السماح بالحفاظ على تنوع الأنظمة والجامعات الوطنية في حين أن مجال التعليم العالي الأوروبي يقوم

بتحسين الشفافية بين أنظمة التعليم العالي، بالإضافة إلى تطبيق آليات لتسهيل عملية الاعتراف بالشهادات، والمؤهلات الأكاديمية، والتنقل، والتبادل بين المؤسسات. وعليه، ليست هناك أي عمليات اعتراف تلقائي ولكن لدينا الأدوات التي تسهل عملية الاعتراف: شيء مختلف بالكامل.

2.1 شبكة الاعتراف الأكاديمي

منذ الثمانينات، والمجلس الأوروبي ومنظمة اليونسكو ومفوضية الاتحاد الأوروبي تقوم بتشجيع تطوير شبكات دولية في مجال الاعتراف الأكاديمي. والشبكات المحصول عليها هي واحدة من قصص النجاح في مجال الاعتراف الدولي لأنها نشطة جداً، ومنخرطة، وفاعلة في مهمتها الأساسية، والتي هي تأمين وتبادل المعلومات. وقد تم تأسيس شبكة مراكز المعلومات الوطنية للاعتراف الأكاديمي، والمعروفة باسم NARICs من قبل الاتحاد الأوروبي في العام 1984. ومسؤولية NARICs الرئيسية هي تسهيل عملية الاعتراف الأكاديمي والتنقل وذلك عبر إجراء العديد من الأنشطة المختلفة والمتعلقة بالمجال الدولي للتعليم العالي والاعتراف بالدبلوم. وتشمل هذه الأنشطة توفير المعلومات وتقديم التوصيات حول تقييم الأوراق الثبوتية والشهادات الأجنبية، والمشاركة في مجموعات عمل لتبادل المعلومات ومناقشة المشاكل المرتبطة بمنح الاعتراف. مثال على التشاور المشترك هو نشرة داخلية "الاعتراف الأكاديمي بمؤهلات التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي"، والذي تقوم من خلاله الدول الأعضاء بتقييم جميع المؤهلات بهدف (القبول إلى) التعليم العالي لجميع الدول الأعضاء الأخرى.

حتى عام 1994 كانت هناك شبكتان إضافيتان تعملان لنفس الغرض: المراكز الوطنية للتقييم والمعلومات (NEIC)، تحت رعاية المجلس الأوروبي؛ والمكتب الوطني للمعلومات (NIB)، التابع لسبيس (CEPES)، دائرة التعليم العالي في اليونسكو. وقد تم دمج هاتين الشبكتين خلال مؤتمر مشترك في بودابست خلال شهر يونيو حزيران من العام 1994 إلى شبكة واحدة أطلق عليها اسم الشبكة الأوروبية لمراكز المعلومات (ENIC). ولأن حجم شبكتي المجلس الأوروبي ومنظمة اليونسكو، بالإضافة إلى هذه الشبكة المشتركة كبير جداً، يتم العمل غالباً ضمن مجموعات عمل صغيرة. ويتم دعم شبكتي NARIC وENIC من قبل منظمات مختلفة، إنما وبسبب انخراطهما في أنشطة متشابهة جداً والعاملين فيهما عادةً من نفس المنظمات الوطنية، فقد تم ربط الشبكتين إلى حد كبير، وبات لهما اجتماع سنوي مشترك.

وللحصول على لمحة عامة عن المهام الأساسية لمكتب NARIC وشبكة ENIC، يرجى قراءة البيان المشترك ENIC- NARIC حول الأنشطة والخدمات التي يمكن إيجادها [هنا](#).

فالموقع الإلكتروني المشترك [NARIC- ENIC](#) هو أداة ممتازة للحصول على المعلومات عن 55 من أنظمة التعليم العالي المختلفة، وتلك الأنظمة مرتبطة ببلدان NARIC- ENIC المنضمة. وعلى الموقع الإلكتروني هناك يوجد صفحات موحدة للبلد حيث يقوم كل مركز بتحميل المعلومات حول:

- المراكز الوطنية للمعلومات شبكت (NARIC- ENIC)
- الهيئات الوطنية للتعليم (أي وزارة التعليم العالي)
- نظام التعليم
- التعليم جامعي
- ضمان الجودة في التعليم العالي
- التعليم غير الجامعي بعد الثانوي
- مؤسسات التعليم العالي المعترف بها
- سياسات وإجراءات الاعتراف بالمؤهلات
- إطار المؤهلات
- معلومات ملحق الدبلوم

2. اتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف

من الضروري لأي شخص يحتاج إلى تقييم مؤهل، أن يكون على دراية "باتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف (LRC) "وبوثائقها:

- [الاتفاقية حول الاعتراف بالمؤهلات بما يخص التعليم العالي ضمن المنطقة الأوروبية](#)
- [التوصية حول منهجية وإجراءات تقييم المؤهلات الأجنبية ومذكرة الشرح الخاصة بها](#)
- [التوصية حول استخدام أطر المؤهلات للاعتراف بالمؤهلات الأجنبية ومذكرة الشرح الخاصة بها](#)

ومحتوى كل من الاتفاقية "والتوصية" هو متشابه جدا، والفرق الأساسي يكمن في مستوى التفاصيل التي تناقش بعض البنود. وقد تم تبني كل من التوصيات ضمن إطار اتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف (LRC) بعد عدة سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والغرض منها هو توسيع وتوضيح الجوانب المختلفة للممارسات الجيدة لعملية الاعتراف التي سبق ذكرها في الاتفاقية نفسها. وكل توصية منها تقدم المزيد من الإرشادات الملموسة لتطبيق الممارسات الجيدة.

والهدف الأساسي لاتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف هو تسهيل وتحسين الاعتراف الأكاديمي وانتقال الطلاب عبر تبني إجراءات واضحة لعملية الاعتراف، بالإضافة إلى معايير موحدة وشفافة لتلك العملية). يلعب الاعتراف المهني دور صغير فقط في الاتفاقية أيضا بسبب وجود تشريعات للاتحاد

الأوروبي تتعلق بهذا الجانب - قرار توجيهي [EC/36/2005](#)). وهذه التشريعات تحل محل الاتفاقيات السابقة والتي تغطي الاعتراف الأكاديمي في أوروبا. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، لم تعد الاتفاقيات القديمة تعتبر كافية أو مناسبة لطرح ومعالجة قضايا الاعتراف المعقدة في زمن أصبحت فيه النظم التعليمية والمؤهلات أكثر تنوعا. وقد عكست اتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف (LRC) التطور الحاصل في عمليتي الاعتراف المهني والأكاديمي في أوروبا خلال ذلك الوقت، كما هو واضح في التوجيهات الأوروبية حول الاعتراف المهني، وقد بلغ الذروة في إعلان بولونيا للعام 1999. والهدف الضمني لذلك كان تخفيف العقبات التي تحد من حرية حركة الأفراد، والتي كانت تشمل نهجا صارما وغير مبرر لتقييم أوراق ثبوتية وشهادات أجنبية.

واتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف، وكما يشير عنوانها، هي اتفاق بين الدول الأعضاء، وبالتالي لديها الوضعية القانونية. فهي ليست اتفاقا بين مؤسسات، بيد أنها تعني أنه في الدول التي تكون فيها مؤسسات التعليم العالي مستقلة، لا يمكن لتلك المؤسسات أن تجبر على الإلتزام بالاتفاقية، إلا إذا تم تضمينها في التشريعات الوطنية. وتنطبق الاتفاقية على الدول في منطقة أوروبا (والتي لا تضم الدول الأوروبية فحسب، بل تضم أيضا دول استراليا ونيوزيلندا واسرائيل وروسيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى كندا، والتي صادقت على الاتفاقية، والتي وعلى هذا الأساس التزمت "باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ أحكام تلك الاتفاقية على [أراضيهم]". وهذا يعني أنك إذا كنت تعمل في دولة صادقت على اتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف، فقد يكون من المتوقع منك، وحتى من الإلزامي قانونا عليك، أن تقوم بإجراء الترتيبات فيما يتعلق بالاعتراف وفقا لمواد الاتفاقية، سواء كان قد تم أو لم يتم دمجها ضمن التشريعات الوطنية في بلدك. وإذا كنت تعمل في دولة لم تصادق على الاتفاقية أو خارج إطار سلطتها، فمن المفيد جدا أن تكون على بينة من محتوياتها، وخصوصا مضمون "التوصية"، الذي يضع مبادئ توجيهية معقولة لأفضل الممارسات في عملية التقييم الدولي للمؤهلات والوثائق الثبوتية.

1.2 المبادئ الأساسية لاتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف (LRC)

عدة مبادئ هامة تتعلق بالممارسة العادلة بشأن الاعتراف تشكل الأساس لاتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف، وقد تم أيضا مناقشتها أكثر في "التوصية". وسنلقي نظرة هنا على المهم منها. وسيتم عند الضرورة شرح هذه المبادئ والمبادئ التوجيهية في بعض التفصيل:

(I) من حق حاملي المؤهلات الأجنبية تقييم مؤهلاتهم.

(II) يجب أن تكون الإجراءات والمعايير شفافة، ومنظمة، ومتناسكة، وموثوقة، وتتم مراجعتها بشكل دوري.

(III) عندما لا يمكن منح نوع معين من الاعتراف تقدم به الطالب، تكون سلطة الاعتراف ملزمة بتبرير الأسباب وإبلاغ مقدم الطلب بحقه في الطعن في النتيجة: أن مفهوم عكس عبء الإثبات كان مفهوما جديدا في عملية تقييم الأوراق الثبوتية والشهادات، مما حوّلها إلى مسؤولية واضحة لسلطة التقييم أن تشرح وتدافع عن أسباب تقييم الوثائق والشهادات بطريقة معينة.

(IV) يجب أن يركز التقييم أكثر على نتائج العملية التعليمية (أي المعرفة والمهارات موثقة عن طريق المؤهل) منه على العملية نفسها (أي البرنامج الذي تم من خلاله الحصول على المؤهل): واحدة من المشاكل المحتملة التي قد يكون سببها تنوع التعليم العالي هي أن أشكال بديلة للتعليم مثل التعليم عن بعد والعاور للحدود، وكذلك ساعات الرصيد الدراسي التي تم الحصول عليها ضمن برامج الدراسة في الخارج لن يتم الاعتراف بها. ويركز مناصرو اتفاقية لشبونة أكثر على مقارنة النتائج (ماذا على الخريج أن يعلم أو أن يكون قادرا على فعل) من التركيز على المسار المؤدي إلى تلك النتيجة.

(V) ينبغي الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية وينبغي النظر إلى الاختلافات المحتملة بطريقة مرنة، والاختلافات الجوهرية فقط هي التي ينبغي أن تؤدي إلى اعتراف جزئي أو عدم الاعتراف بتاتا: فكرة أن الاختلافات ليست مقبولة فقط وفي حدود معينة، بل يمكن إغناؤها أيضا، فهي واحدة من المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها اتفاقية لشبونة.

(VI) ينبغي أن يركز التقييم على المؤهل الذي على أساسه يُلتمس الاعتراف وينبغي أخذ المستويات السابقة للتعليم بعين الاعتبار فقط عندما يكون لهذه المستويات "تأثير جدي" على نتائج التقييم: يؤكد هذا المبدأ الأساسي مرة أخرى أن تركيز الاعتراف يجب أن يكون على النتيجة. ويجب أن تلعب المستويات السابقة للتعليم دورا في التقييم فقط عند الاقتضاء، "وعلى قدر ما أمكن أن يقتصر على المستوى الذي يسبق مباشرة المؤهل الذي تم على أساسه طلب الاعتراف".

(VII) من المستحسن أنه إذا كان لا يمكن منح الاعتراف الكامل، فيجب النظر في أشكال أخرى بديلة من الاعتراف، كالاعتراف الجزئي، و / أو المشروط.

(VIII) وقد وضعت معايير التقييم بهدف تعزيز الاستمرارية في النهج والإجراءات والمقارنة بالتقييم النهائي. ومع ذلك تم إدراك أن القرارات سوف تختلف وفقا للأنظمة الوطنية للتعليم.

وقد يكون بالطبع من غير الواقعي أن نتوقع أن كل التقييمات التي أجريت وفقا لاتفاقية لشبونة ستكون متطابقة. سيكون هناك دائما اختلاف في النتائج لأن المقيمين يعملون ضمن سياقات مختلفة. وهناك

هدف مهم لاتفاقية لشبونة وهو الحد من هذه الخلافات قدر الإمكان.

ويجب أن يتم وضع نوع من الإجراءات لمنح الاعتراف بالمؤهلات التي يحملها اللاجئين، الذين، بسبب ظروفهم الخاصة، قد لا يكونوا قادرين على تقديم الوثائق اللازمة.

2.2 عملية الاعتراف: خطوات مختلفة

التوصية حول المعايير والإجراءات توفر العديد من المبادئ التوجيهية بشأن الممارسات الجيدة ضمن الإجراءات، والتي نعرض لأهمها فيما يلي:

الخطوة 1: تطبيق

يجب على سلطة الاعتراف أن تنشر معلومات موحدة حول الإجراءات والمعايير المستخدمة في تقييم المؤهلات الأجنبية.

ويجب على سلطة الاعتراف أن تقر باستلام الطلب، وإبلاغ مقدمه عن معايير التقييم المستخدمة وحجم الوقت اللازم لدراسة الطلب.

وبعد استلام الطلب، أطلب الملف ضمن الترتيب الزمني وتأكد ما إذا كان الملف كاملاً، وفقاً لمتطلباتك. وإذا كان غير مكتمل، أطلب وثائق إضافية.

الخطوة 2: التحقق

التحقق من صحة الوثائق يجب أن يكون مقتصرًا بقدر الإمكان على تحديد ما إذا كانت الوثائق أصلية وأصدرت بحق لمقدم الطلب. وبالنسبة لكل من الترجمة والتحقق، ينصح بتجنب الإجراءات التي تحمّل مقدم الطلب أعباء لا داعي لها، سواء كانت مالية أو غير ذلك.

وعلى الرغم من أن سلطة الاعتراف ستتعامل في معظم الحالات مع صور مصدقة، وعند التعامل مع أوراق ثبوتية وشهادات مشكوك في صحتها، يمكن أن يتم طلب النسخ الأصلية.

الخطوة 3: إجراءات التقييم والمعايير

بلا شك أن المعايير المستخدمة لتقييم الأوراق الثبوتية والشهادات الأجنبية ظلت أكثر أو أقل هي ذاتها منذ أن أصبح تقييم الشهادات والوثائق مهنة رسمية، والمعايير المذكورة ضمن وثائق اتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف هي بالتأكيد ليست جديدة. ومع أن نفس المعايير ظلت تستخدم لسنوات، إلا أنها لم تطبق بالضرورة بنفس الطريقة، وأحد الأهداف الهامة لهذه الاتفاقية هو تعزيز شفافية ووحدة التطبيق. بالإضافة إلى ذلك، تقترح الاتفاقية نهجاً لاستخدام هذه المعايير الجديدة تماماً. وهذا النهج يعكس

الموقف من مسألة الاعتراف والذي يمثل واحدة من الرسائل المحددة للاتفاقية ككل، والتي تعطي القبول مع احترام مبدء الاختلاف. وعلى سبيل المثال، عند النظر في عناصر برنامج أجنبي مثل عنصر المحتوى أو طول مدة البرنامج، والسؤال الذي يجب على المقيم أن يحاول الإجابة عليه، ليس "هل هناك فرق؟"، لأنه سيكون دائما هناك بعض الفروقات، ولكن هو "هل الفرق كبير لدرجة أن الاعتراف الكامل غير ممكن؟" فالاتفاقية تعزز نوع من الممارسة التي هي بعيدة عن توقع أن يكون البرنامج التعليمي الأجنبي أكثر أو أقل مطابقة مع البرنامج المماثل في بلد المقيم. وهي تسألنا أن ننظر ما إذا كان الفرد الذي يحمل مؤهلات أجنبية لديه الفرصة الجيدة لتحقيق أهدافه، سواء كان ذلك في العمل أو في الدراسة، على أساس المؤهلات التي تم الحصول عليها، بالرغم من وجود بعض الاختلافات.

وتوفر [التوصية حول المعايير والإجراءات](#) لمحة عامة عن الخطوات التي ينبغي اتخاذها عند تقييم أوراق ثبوتية وشهادات أجنبية، ضمن النص وضمن الرسم التخطيطي المرفق للإجراءات الموصى بها لتقييم المؤهلات الأجنبية. وسنقوم هنا بمراجعة الخطوات الأكثر أهمية.

وقبل القيام فعلا بالتقييم، ينبغي أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار:

(I) الغرض من التقييم: القبول ضمن برنامج تعليم عالي محدد، إذن باستخدام لقب أكاديمي، التسجيل المهني، الخ.

معرفة وتحديد الغرض يعطي تقييمك نوع من التركيز. ويمكن أن يكون له أيضا تأثير على النتيجة. وإذا أراد أحد المعلمين المدربين في الخارج الحصول على شهادة رسمية كمدرس في بلدك، على سبيل المثال، من الممكن أنك تعتقد أن بعض الاختلافات ربما تكون أكثر جوهرية مما لو كان الشخص يريد متابعة المزيد من الدراسات في مجال التعليم، حيث يمكن للاختلاف أن يكون أقل أهمية.

(II) وضع المؤسسة

ونظرا لتنوع المؤسسات التعليمية والبرامج وأساليب إيصال التعلم (العابر للحدود والتعلم عن بعد)، ينبغي على المقيم أن يتأكد أولا من أن المؤسسة أو البرنامج قد حاز على الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي ضمن البلد الأم وفقا لممارسات معيارية في ذلك البلد، (حسب الاقتضاء) وسواء كانت تلك المؤسسة عامة أو خاصة. وتحدد اتفاقية لشبونة بوضوح بأن توفير هذه المعلومات بالإضافة إلى أساليب تقييم المؤسسات والبرامج هو من مسؤولية السلطات المختصة في البلد الذي تم فيه منح المؤهل.

(III) التقييمات السابقة المحتملة لنفس المؤهل، لضمان الاستمرارية في عملية التقييم.

من المهم أن يكون لدينا طريقة ما لأرشفة عمليات التقييم وذلك لتجنب تقييم نفس الوثائق والشهادات من نفس البلد بطريقتين مختلفتين، إلا إذا أمكننا بالطبع تبرير الاختلاف في التقييم.

(IV) القوانين الوطنية أو الدولية، أو المعاهدات، أو الاتفاقيات ذات الصلة بالاعتراف والتي قد تكون سارية المفعول

بعض البلدان لديها اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن الاعتراف التلقائي بمؤهلات معينة. وتبعا لبنود الاتفاق، وهذا ربما يعني أن التقييم ليس حتى ضروريا. وتندرج اتفاقية لشبونة لمنح الاعتراف أيضا ضمن فئة القوانين، أو المعاهدات، أو الاتفاقيات الدولية، بطبيعة الحال، وينبغي على المقيم أن يحدد ما إذا كان المؤهل قد تم منحه في دولة موقعة للاتفاقية.

والتوصية بشأن المعايير والإجراءات تحدد هدف عملية تقييم الوثائق الثبوتية والشهادات بأنه "تعريف المؤهل ضمن نظام البلد حيث تم فيه طلب الاعتراف الذي هو الأكثر مماثلة للمؤهل الخارجي، مع الأخذ بعين الاعتبار الغرض الذي تم لأجله طلب الحصول على الاعتراف"، ومع الأخذ في الاعتبار "موقع ووظيفة" المؤهل الأجنبي ضمن النظام الخاص بها. وعليه فخطوة المقيم التالية هي تعريف وتحديد الوثائق الثبوتية والشهادات ضمن النظام الخاص به، حيث سيتم مقارنة الوثائق والشهادات الأجنبية بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الغرض من التقييم، وبعد ذلك لتحديد ما إذا كان هناك أي اختلافات كبيرة بما فيه الكفاية لمنع الاعتراف. أوجه الشبه والاختلاف التي يمكن مواجهتها بالطبع سوف تختلف تبعا للبلد الذي يعمل فيه المقيم. وإطاره المرجعي سيكون دائما النظام التعليمي في البلاد التي يعمل فيها، وما يشكل فرقا ضمن نظام معين قد لا يشكل فرقا ضمن نظام آخر. وحيثما قد نجد هذه الاختلافات؟ قد نجدهم في...

(V) غرض المؤهل في بلد أجنبي وفي بلد المقيم.

قد يكون الغرض إعداد عام للقبول في التعليم العالي، والتحضير للانضمام إلى أنواع من التعليم العالي أكثر توجهها نحو الأبحاث، وللقبول في الدراسات العليا، أو القبول في مهنة معينة. وإذا كنت تقييم الشهادة الثانوية الأجنبية للقبول في التعليم العالي، وتلك الشهادة لا تؤهل للقبول في البلد الأم، ويمكن لهذا أن يذكر على أنه فرق جوهري. إذا كنت تقييم شهادة الماجستير / مؤهل المرحلة الثانية للقبول ضمن مرحلة الدكتوراه، وربما عليك أن تتأكد ما إذا كان حامل المؤهل أطروحة في مناهجه الدراسي من أجل التحقق ما إذا كان الشخص لديه المهارات والكفاءات في الأنشطة البحثية.

(VI) الحقوق الرسمية للمؤهل في البلد الأجنبي وفي بلد المقيم. في بعض البلدان، قد يمنح مؤهل معين الحق في القبول في مراحل تعليم أبعد، أو في ممارسة مهنية،

أو في استخدام لقب معين. ويجب أن يقوم المقيم بتحديد ما إذا كانت نفس الحقوق مطبقة في البلد المضيف.

(VII) النتائج التعليمية للبرنامج في بلد أجنبي وفي بلد المقيم.

ما هو المفترض الذي على الشخص أن يعرفه، و / أو ما هي المهارات التي ينبغي أن يمتلكها الشخص عند الانتهاء من البرنامج التعليمي الأجنبي؟ وفي حالة وثائق وشهادات التعليم العالي: هل يوفر البرنامج مقدمة حول مهارات البحث أو حول إجراء البحوث على مستوى متقدم؟ هل ينبغي للخريجين أن يكونوا قادرين على تحليل المشاكل وحلها؟ وهل هم متمكنين من ممارسة مهنة عند الانتهاء من البرنامج، أو أن تجارب عملية إضافية مطلوبة أولاً؟ يرجى ملاحظة أن النتائج التعليمية للبرنامج الإفرادي ليست معروفة في كثير من الحالات. ولقد أصبح شائعاً وبشكل متزايد وصف البرامج التعليمية باستخدام النتائج التعليمية والمحددة بوضوح، ولكن في كثير من الحالات، سوف يكون على المقيمين التعامل مع النتائج التعليمية أولاً من حيث غرض أو وظيفة البرنامج.

(VIII) محتوى وبنية البرنامج في البلد الأجنبي وفي بلد المقيم.

ما هي العناصر الرئيسية للمناهج التي يتم تقييمها، وكيف يتم بناء البرنامج؟ وهل البرنامج الأجنبي واسعة النطاق مع كمية محدودة من التخصص، أو هل أن الطلاب يتخصصون منذ البداية؟ وهل الأطروحة مطلوبة أو مدة من التجربة العملية؟ هل البرنامج موجه نحو الأبحاث أو أن التركيز أكثر على تطبيقها؟ وعند مناقشة المحتوى، فإنه من المهم أن نتذكر أن مقيمين الوثائق والشهادات لا يمكن أن يكونوا اختصاصيين في الموضوع، وتمكنين من تحليل ودراسة كافة الاختلافات بين البرامج التعليمية المحلية والأجنبية. وهذا النوع من التفاصيل، وإذا دعت الضرورة، في معظم الحالات متروك للسلطات المختصة (الجامعات أو الوزارات) والتي يمكنها فحص محتوى البرنامج بالتفصيل. فمهمتنا هي توفير الملاحظات العامة حول محتوى البرنامج الأجنبي ضمن نطاق خبراتنا.

(IX) مدة وعبء دراسة البرنامج في البلد الأجنبي وفي بلد المقيم.

كان طول البرنامج وربما لا يزال، واحدة من أهم المعايير تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم أوراق اعتماد أجنبية. فمن السهل أن نفترض أن درجة البكالوريوس دائم 3 سنوات لا يمكن أن تكون قابلة للمقارنة لدرجة البكالوريوس دائم 4 سنوات، أو أن درجتين البكالوريوس دائم 4 سنوات قابلة للمقارنة ببساطة بسبب طولها ولكن اتفاقية اعتراف لشبونة لا تسمح لنا أن نفلت من اتخاذ مثل هذا الطريق السهل. على الرغم من أن الاتفاقية تعترف قيمة المعايير الكمية، فإنه ينصح بشدة بعدم إسناد تقييم على المعايير الكمية وحدها. يجب على المقيم أيضاً أن تأخذ المعايير النوعية بعين الاعتبار، مثل الغرض أو نوعية البرنامج بشكل عام. هذه المعايير النوعية قد أو قد لا تعوض الفرق في الكمية عند التعامل مع برامج مختلفة الطول، ويمكن أيضاً أن يبرر الاستنتاج بأن برنامجين لمدة متساوية تختلف

إلى حد كبير. بسبب الاستخدام الواسع النطاق للفرز العام كمعيار، المذكرة التفسيرية للتوصية على المعايير والإجراءات من الممكن أن تعتبر كوسيلة توجيهية للتعامل مع فروقات المدة. توحى المذكرة "أن فرقا من سنة واحدة أو أكثر يمكن أن تعتبر جوهرية في حالة معظم برامج التعليم العالي، في حين أن الفرق في طول برامج تؤدي إلى مؤهلات الوصول ينبغي أن تكون مدة سنتين أو أكثر من أجل اعتبار كبير. "

(X) نوعية البرنامج في بلد أجنبي وفي بلد المقيم.

إجراء مقارنات البرامج التعليمية على أساس الجودة ليست مهمة سهلة، ويحتاج مقيم الاعتماد لتكون على علم جيد حول مؤشرات الجودة (أو عدمه) من أجل استخلاص الاستنتاجات. نوعية الصعب تحديد بموضوعية، وسوف جميع المتقدمين تقريبا تكون سعيدة لاقتناع لكم لماذا كان برنامج درجتهم أعلى في بلدهم. مؤشرات الجودة مثل مرافق ممتازة، وسمعة دولية، ونظام تصنيف وطني المعتمدة، ويمكن اعتبار سياسة القبول الانتقائي، ولكن مرة أخرى، يجب أن تستخدم بحذر.

(XI) مستوى التعليم الممثلة من خلال المؤهل الأجنبي و مثيله المؤهل في بلد المؤهل.

لا يذكر مفهوم المستوى الذي فارق كبير صراحة في اتفاقية الاعتراف لشبونة، ولكن يتم تضمين أهميته عدة مرات. نحن لا يمكن تجاهلها، كما أنها ليست في مصلحة أحد أن يتجاهل، قد تكون هناك اختلافات في المستوى بين البرامج والبرامج التعليمية الأجنبية في بلداننا. صعوبة مع مستوى كمعيار هي أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى البرنامج غير معروفة، وهذا يعني علينا أن نبني استنتاجاتنا على ما يمكن أن يعتبر الافتراضات المنطقية فضلا عن الخبرة السابقة. الطريقة التي سيتم تطبيق مفهوم المستوى في أي بلد تعتمد بالطبع على النظام التعليمي للدولة المقيم ل. من المهم لكل واحد منا أن يقرر كيفية تطبيقه بطريقة يمكن تبريرها في سياق النظم الخاصة بنا.

الخطوة 4: نتائج التقييم

كما ذكر في وقت سابق، والمقيمون الاعتماد ممارسة مهنتهم في سياق معين. النظام التعليمي في بلادهم يؤثر على محتوى تقييماتها، والتشريعات أو الممارسات الوطنية يؤثر على شكل أو وضعهم. تقييم يمكن أن يكون أحد الخيارات التالية:

(I) قرار الاعتراف، عادة ما تكون مصنوعة من قبل سلطة مختصة مثل ضابط القبول في مؤسسة أو وزارة أو هيئة مهنية، الذين قد يكون لهم سلطة اتخاذ قرار رسمي.

(II) على توصية صدرت بصفة استشارية إلى مؤسسة أخرى، عادة ما تكون مصنوعة من قبل مركز وطني، مثل مكتب [NARIC](#) أو [ENIC](#)

(III) بيان عام التقييمية بشأن والاعتماد الفردي، من دون صفة رسمية، كما عادة ما تكون مصنوعة من قبل مركز وطني.

تعرض اتفاقية اعتراف لشبونة منهجية موحدة لتقييم المؤهلات العلمية الأجنبية باستخدام الإجراءات والمعايير التي تتسم بالشفافية وموحدة. كما يصبح مناقشتها على نطاق أوسع ووضعها موضع التطبيق، فإن الاتفاقية والمبادئ التي تقف على تشكيل قاعدة مشتركة في مجال الاعتراف، مما أدى إلى وسيلة مشتركة للتواصل والتفاهم بين المهنيين في هذا المجال. هذا لا يعني أنه في غضون الوقت، وسيتم تقييم جميع وثائق التفويض في أكثر أو أقل بنفس الطريقة، ولا هو هذا الهدف من اتفاقية لشبونة. أنه أمر لا مفر منه، وكذلك المقبول أن الاختلافات في تطبيق الاتفاقية سوف يحدث في سياقات وطنية فردية، وذلك بسبب الاختلافات بين النظم التعليمية نفسها. واحدة من النقاط الأكثر أهمية أن نأخذ في الاعتبار هو، تقريبا أي تقييم من الاعتماد الأجنبي هو مقبول، طالما كنت قادرة على تبرير لماذا وكيف كنت قد حان لتقييم معين. هذا يضع عبئا ثقيلًا إلى حد ما على أكتاف المقيم، وخاصة بما أننا نتعامل مع هذه المهنة التي ليست علما دقيقا، ولكن محملة الذاتية والافتراضات التي ليس من السهل دائما أن تثبت. إن مسؤوليتنا هي بذل مزيد من الجهد لتكون على اطلاع قدر الإمكان، وتطبيق معايير وإجراءات لأفضل لقدرتنا.

3.2 اتفاقيات اليونسكو الإقليمية الأخرى

- [الاتفاقية الإقليمية بشأن الاعتراف بالدراسات، الشهادات، والدرجات المؤهلات العلمية الأخرى في التعليم العالي في الدول الأفريقية \(أفريقيا\)](#)
- [اتفاقية الاعتراف بدراسات ودبلومات والإجازات الجامعية بشأن التعليم العالي في الدول العربية \(الدول العربية\)](#)
- [الاتفاقية الإقليمية بشأن الاعتراف بدراسات ودبلومات الإجازات الجامعية في آسيا والمحيط الهادئ \(آسيا والمحيط الهادئ\)](#)
- [الاتفاقية الإقليمية بشأن الاعتراف بدراسات ودبلومات والإجازات الجامعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي \(أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي\)](#)
- [الاتفاقية الدولية بشأن الاعتراف بالدراسات، شهادات ودبلومات الإجازات الجامعية في الدول العربية والأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط \(منطقة البحر الأبيض المتوسط\)](#)

4.2 المنطقة الأوروبية من الاعتراف EAR

دليل EAR هو أداة لمقيمي الاعتماد: تم تطويره كجزء من المنطقة الأوروبية لمشروع الاعتراف (EAR). يحتوي الدليل على معايير مشتركة ومبادئ توجيهية واضحة على جميع جوانب الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية ويهدف إلى توفير المقيمون الاعتماد من شبكات شبكة ENIC / NARIC مع أداة عملية لمساعدتهم في عملهم اليومي الاعتراف.

على الرغم من أن الدليل هو في المقام الأول معني لمقيمي اعتماد لشبكات ENIC / NARIC، ولكن الدليل يجعل إجراءات الاعتراف شفافة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر في الاعتراف: مقيموا الاعتماد ومؤسسات التعليم العالي والطلاب وضباط السياسة.

بشكل عام يهدف دليل EAR لخلق مزيد من الوضوح بشأن ممارسات الاعتراف في جميع البلدان الأوروبية، والإسهام في منطقة اعتراف مشتركة للتعليم العالي، بحيث تمارس جميع البلدان الأوروبية منهجية مماثلة في الاعتراف بالمؤهلات، استنادا إلى معايير وتوجيهات منفق عليها.

أنظر أيضا:

[المنطقة الأوروبية لمشروع الاعتراف \(EAR\)](#)

[دليل EAR](#)

مصادر

-المركز الوطني الأكاديمية الاعتراف المعلومات (NARIC) ومراكز المعلومات الوطني الأوروبي
:(ENIC) <http://www.enic-naric.net/>:

-الرابطة الأوروبية للتعليم الدولي (EAIE) www.eaie.org و ضباط القبول والقسم المهني لمقيمي الوثائق الثبوتية (ACE) <http://www.eaie.org/ACE/>

-الرابطة الأمريكية لضباط القبول والتسجيل الجامعي (AACRAO) www.aacrao.org
والخدمات التعليمية الدولية (IES) <http://ies.aacrao.org/>